تقييم أداء البنوك باستعمال معيار CAMELS

د. أونان بومدين ا. قوال زواوية ايمان
جامعة سيدي بلعباس- الجزائر

ملخص:

ان الهدف من تقييم الأداء هو تحسين قدرة المؤسسة على الاستمرارية البقاء محققة التوازن بين رضا المساهمين و العمال حسب راي الباحث دروكر، بمعنى اخر هو المقياس الذي يجعل المؤسسة تحقق هدفها في ظل المنافسة من خلال اكتسابها حصة سوقية. و يعتبر نظام CAMELS مؤشر سريع للإحاطة بالوضعية المالية لأي مؤسسة بنكية و معرفة درجة تصنيفها، بالإضافة الى كونه احد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، فقامت البنوك المختلفة بتطوير هدا النظام بما يتفق و ظروفها للوصول الى الغايات و الأهداف المنشودة و الالتزام بالحوكمة المصرفية.

الكلمات المفتاحية: الأداء، كفاية راس المال، لجنة بازل، البيانات المالية، معيار كاملس.

Résume

Le but de l'évaluation des performances est d'améliorer la capacité de l'organisation de continuité et de survie en réalisant un équilibre entre la satisfaction des actionnaires et les salaries d'après le chercheur DROKER en d'autres termes c' est le crêter qui permet a l'entreprise de réaliser ses objectifs dans le cadre de la concurrence pour l'acquisition d'une part de marche. Le système CAMELS permet de saisir la situation financière d'une entreprise bancaire et de connaitre rapidement le degré du classification .En outre il reste un outil de contrôle directe base sur l'inspection sur terrain ،différentes banques ont développé ce système selon les circonstances pour atteindre les objectifs et les buts a travers le respect des règles de la bonne gouvernance bancaire.

Mots clés .performance. Suffisance du capital. comite de bale. états financières. prêts. risque bancaire .système CAMELS

تمهيد:

لقد كانت بداية الاهتمام باستخدام مؤشرات مالية لتقيم و رقابة البنوك من قبل لجنة بازل لوضع معايير لملاءة رأس المال في سنة 1992، و منذ ذلك الوقت توالت الجهود و الدراسات لوضع نظم ومؤشرات للحد من المخاطر و قياس صحة الجهاز المصرفي، وقد تم اقتراح نظام CAMELS[1] الذي يعتبر اختصارا لستة مكونات رئيسية يتم التعبير عن كل عنصر من هذه العناصر بعدد من المؤشرات المالية، ثم تعددت نظم الإنذار المبكر و قامت البنوك المركزية المختلفة بتطوير هذا النظام بما يتفق و ظروفها. حيث أصبح نظام CAMELS مؤشر سريع الإحاطة بالوضعية المالية لأي بنك و معرفة درجة تصنيفه، كما يعتبر احد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني.

(1)طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات، دار النشر، الإسكندرية، 2005.ص 774-775.

مشكلة البحث:

كون أن نظام CAMELS يعتبر مؤشر سريع الإحاطة بالوضعية المالية لأي بنك و معرفة درجة تصنيفه، بالإضافة إلى كونه احد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني رأينا ضرورة دراسته و تبيان الكيفية التي يستخدم بها لتقييم اداء البنوك. و في هذا الإطار تدور مشكلة البحث حول السؤال التالي:

كيف يتم استخدام هذا الاخير للحكم على اداء البنك و تصنيفه ضمن خانة مناسبة؟

فرضيات البحث:

- يعمل نموذج CAMELS على إجراء تحليل شامل لأداء البنك و مقارنته مع مستوى الصناعة في البيئة المصرفية.
- يساهم نموذج CAMELS في رسم سياسة و خطط محكمة للإدارة من خلال التركيز على العناصر السلبية التي تحتاج إلى عناية خاصة.

أهمية البحث:

يلعب القطاع المصرفي دورا هاما في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية، نظرا لكونه العنصر الرئيسي في توطيد الثقة بسياسة الدولة و رعايتها للمصالح الاقتصادية، ومن الجدير بالذكر انه كلما كان الواقع البنكي سليما كلما دل ذلك على تعافي الاقتصاد.

لذا فمن الضروري إخضاع البنوك للإشراف والرقابة للحفاظ على سلامة مراكزها المالية، وللتوصل إلى قطاع مصرفي سليم، يحافظ على حقوق المودعين و المستثمرين، و يضمن سلامة تنفيذ السياسة النقدية للدولة بالشكل المناسب، و تمويل الاستثمارات الطويلة والقصيرة الأجل للمساهمة بشكل فعال في تطور الاقتصاد الوطني و ازدهاره.

وتظهر أهمية الدراسة في نقل التجربة الأمريكية و الاستفادة من تجارب الدول الأخرى المستخدمة لنظام التقييم البنكي CAMELS، الأمر الذي يشجع البنوك العاملة في الجزائر على استخدام هذا النظام في تحديد و قياس المخاطر البنكية، و الإحاطة بالوضعية المالية للبنوك الجزائرية و معرفة درجة تصنيفها، مما يعزز وضع القطاع البنكي في الجزائر و يساهم في دعم ثقة المودعين والمستثمرين، الأمر الذي يحقق الأهداف الإستراتيجية للبنوك و يقوي دورها في المجتمع و يدعم الاقتصاد الوطني.

هدف البحث:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

- دراسة مختلف المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك و خصوصا نموذج CAMELS.
- التعريف بالمعايير الأساسية التي يعتمد عليها طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك، وكيف يمكن أن نستفيد منها في تقييم أداء البنوك الجزائرية.
- الوقوف على مواطن القوة و الضعف في أداء البنوك الجزائرية، ومعرفة وضعيتها المالية و درجة تصنيفها.
- تحديد أنظمة المعلومات و تقنيات التحليل اللازمة لتطبيق نظام CAMELS و لمساعدة إدارة البنوك الجزائرية في تحديد و قياس المخاطر المصرفية بدقة و كفاءة.
- زيادة كفاءة و فعالية العمل الرقابي لدى البنوك الجزائرية.
- الخروج ببعض النتائج و التوصيات يمكن أن تستفيد منها سلطة النقد الجزائرية للرقي بالعمل الرقابي على القطاع المصرفي.

منهج البحث:

انطلاقا من الهدف الرئيسي للبحث و المتمثل في التعريف بطريقة CAMELS و كيف يمكن أن نستفيد منها في تقييم أداء البنوك المتواجدة في البلدان النامية، فان المنهج المتبع هو المنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتحليل و تفسير البيانات المتعلقة بالجهاز المصرفي.

الدراسات السابقة:

أ. دراسة Lindell Andersson(2007) **بعنوان "اختبار حساسية مخاطر رأس المال والقواعد الحديثة لملاءة رأس المال بالسويد".**

Risk capital stress testing framework and the new capital adequacy rules.

تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية بناء نموذج رياضي لاحتساب نسب ملاءة رأس المال للشريحة الثالثة "ديون مساعدة ذات أجال قصيرة لتغطية مخاطر السوق"، وفق قواعد اتفاقية بازلII، المكون الثالث من مكونات رأس المال، و هدفت الدراسة إلى اختبار حساسية مخاطر رأس المال للسوق وفق هذا المكون من خلال:

- قياس التغير في حقوق الملكية حسب سلوك التغير في أسعار الفائدة.
- قياس التغير في حقوق الملكية وفق قواعد الشريحة الثالثة لاتفاقية بازلII و التي تعتبر المكون الثالث من مكونات رأس المال.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

تحديد نموذج رياضي لاحتساب نسبة ملاءة رأس المال للشريحة الثالثة، وفق قواعد اتفاقية لجنة بازلII.

ب. **دراسة الرضا عقبة** (2005) **بعنوان "دور مصرف سورية المركزي في الرقابة على المصارف الأخرى و آلية تفعيلها".**

و تتمثل مشكلة الدراسة في دراسة السبل والوسائل اللازمة لتفعيل الرقابة على القطاع المصرفي السوري، حيث هدفت الدراسة إلى بيان السبل الكفيلة بتفعيل الرقابة للحفاظ على سلامة المراكز المالية للبنوك والتوصل إلى قطاع مصرفي سليم، و قد ركزت الدراسة على نظام تقييم البنوك CAMELS و خلصت إلى العديد من النتائج أهمها:

- ضرورة التزام المصارف المركزية بمبادئ بازل للرقابة المصرفية الفعالة لاسيما ملاءة رأس المال عند استخدام نظام التقييم المصرفي CAMELS.
- التزام البنوك المتخصصة على تطبيق مبادئ إدارة المخاطر الائتمانية.
- إيجاد مجموعة من القوانين و التشريعات تمكن البنك المركزي من ممارسة دوره الرقابي بشكل فعال، وتساعد على تطبيق مبادئ بازل.
- زيادة عدد المراقبين لدى البنك المركزي السوري ليتمكنوا من القيام بالرقابة على مختلف الفروع المصرفية.

ج. **دراسة وكالة التنمية الدولية الأمريكية** USAID 1999) **بعنوان "مشاكل التعامل مع المصارف في فلسطين".** تمثلت مشكلة الدراسة في تحديد المشاكل التي تعاني منها البنوك الفلسطينية، و ذلك بوجب التقييمات المعدة عن تلك البنوك من خلال نظام CAMELS، و هدفت الدراسة إلى إيجاد حلول و إجراءات تصحيحية لازمة للبنوك التي تعاني من بعض المشاكل و المصنفة بالمستوى الثالث مع تطبيق إجراءات تنظيمية محددة على مستوى البنوك الأخرى التي يصل تصنيفها بموجب نظام CAMELS إلى المستوى الرابع أو الخامس.

و لعل أهم النتائج التي خرجت بها الدراسة هو تبني نظام CAMELS من قبل سلطة النقد الفلسطينية كأداة مساعدة تساهم في أحكام الرقابة على البنوك.

د. **دراسة** (Ken Matthews 1996): **بعنوان "نسب ملاءة رأس المال في المصارف، حالة تطبيقية على مصرف** Bulletin **بنيوزلندا".** تمثلت مشكلة الدراسة في مدى التزام مصرف Bulletin بالتعليمات الصادرة من البنك المركزي النيوزلندي بشان احتساب نسبة ملاءة رأس المال بموجب مقررات لجنة بازلI، حيث هدفت الدراسة إلى تقييم

بنك Bulletin بنيوزلندا بموجب التعليمات التي صدرت عن البنك المركزي النيوزلندي استنادا إلى مقررات لجنة بازلI فيما يتعلق بنسبة ملاءة رأس المال الموحدة البالغة 8٪.

و خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

- التزام البنك بالتعليمات الصادرة عن البنك المركزي النيوزلندي بشان احتساب ملاءة رأس المال وفق المعايير المحددة لذلك، و التي يمكن توضيحها على النحو التالي:
  - مكونات رأس المال تكونت من الشريحة الأولى و المتمثلة في رأس المال الأساسي و الشريحة الثانية والمتكونة من رأس المال المساند.
  - إعطاء أوزان ترجيحية للمخاطر للبنود داخل الميزانية (الأصول المرجحة بالمخاطر)، والبنود خارج الميزانية مثل الكفالات و الاعتماد، إلا أنها احتسبت معاملات التحويل لها نسبة 50٪.
- بلغت نسبة ملاءة رأس المال للبنك 10٪، تعتبر قوية مقارنة بمعيار لجنة بازلI التي حددت هذه النسبة بـــ 8٪.
- انه يمكن الاعتماد على نموذج احتساب ملاءة رأس المال وفق الشريحة الثالثة من بازلII كأداة تقييم للبنك.
- يمكن أن يزود النموذج الإدارة العليا بتقييم و تصنيف المنظمات أو المؤسسات المالية و البنوك.

I- مدخل نظري حول معيار تقييم الأداء CAMELS

1- نشأة معيار CAMELS

إن من أوائل الدول التي استخدمت معايير الإنذار المبكر الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بسبب الانهيارات المصرفية التي تعرضت لها في عام 1933 وأعلن بموجبها عن إفلاس أكثر من 4000 مصرف محلي، وكان ذلك أحد أسباب إنشاء مؤسسة ضمان الودائع المصرفية، حيث تعرض النظام المصرفي بأكمله لظاهرة فقدان الثقة وتدافع الجمهور نحو المصارف لسحب ودائعهم، ثم حدث انهيار مماثل في علم 1988 أدى إلى فشل 221 مصرف.

بدأ باستخدام معايير الإنذار المبكر بالولايات المتحدة منذ عام 1979 حيث ظل البنك الاحتياطي الفدرالي يقوم بتصنيف المصارف ومد البنوك بنتائج التصنيف دون نشرها للجمهور إلى أن تمكنت السلطات المصرفية بالتنبؤ بالانهيار المصرفي قبل حدوثه فقل العدد إلى 3 فقط عام 1998، وقد عكست نتائج تصنيف المصارف الأمريكية حسب معيار CAMELS كمقارنة للفترتين المذكورتين نتائج طيبة لأداء البنوك في نهاية الربع الأول من عام 1998 مقارنة بنتائج عام

1988، فقد أظهرت نتائج التصنيف للربع الأول من عام 1998 أن كل المصارف المحلية تقع في التصنيف 1 و2 وأن أكثر من 40٪ تتمتع بتصنيف رقم 1.

لقد أثارت نتائج التحليل الذي أجراه البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي العديد من الأسئلة حول مصداقية المعيار في قياس سلامة الأوضاع المالية للمصارف، وقد توصل المحللين الاقتصاديين بهذا البنك إلى أن النتائج التي أظهرها استخدام هذا المعيار في كشف أوجه الخلل بالمصارف ومدى تحديد سلامتها المصرفية كانت أفضل من النتائج التي أستخدم فيها التحليل الإحصائي التقليدي الذي كان متبعا قبل استخدام المعيار، كما أثبتت الدراسات أيضا مقدرة المعيار على تحديد درجة المخاطرة بالمصرف قبل كشفها عبر آلية السوق والأسعار وبشهور عديدة ولذلك فقد طالب الكثير من الباحثين والمحللين بضرورة نشر هذه النتائج لجمهور بغرض تمليكهم الحقائق وبالتالي تحسين مقدرتهم في التقييم واختيار التعامل مع البنوك ذات المخاطر الأقل والأداء الأفضل، ورأى هؤلاء الباحثين ضرورة تضمين نتائج تحليل معيار CAMELS ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها المصرف للجمهور وبالتالي تحقيق قدر عالي من الشفافية يساعد على فرض انضباط السوق وهو أحد الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية . ولكن هناك خلاف حول إمكانية نشر نتائج تحليل معيار CAMELS للجمهور ما بين المؤيد والمعارض، فهناك من يرى أنها في غاية السرية ولذلك تقتصر فقط على السلطات الرقابية حتى ليؤثر نشرها على ثقة الجمهور في المصارف والنظام المصرفي ككل، بينما يرى البعض الآخر ضرورة نشرها لتمليك الحقائق للجمهور ومن ثم يتخذ قراره على بينة من الأمر طالما أن النشر لا يؤثر على سلامة النظام المصرفي ويؤدي إلى فشله وانهياره ككل.

2- **تطور معيار** CAMELS وآليات عمله لقد مر هذا المعيار بعدة مراحل قبل أن يصبح بهذا الشكل.

- **أ- معيار** CAEL:

- **تعريفه:**

يعتبر أداة للرقابة المصرفية المكتبية ويعتمد على تحليل رواجع الريع السنوية المرسلة من المصارف للبنك المركزي ومن ثم عمل تقييم وتصنيف ريع سنوي لها إستادا على أربعة عناصر من العناصر الستة المكونة لمعيار CAMELS هي كفاية رأس المال، جودة المنتجات، الربحية والسيولة ولا يشمل المعيار عنصر الإدارة والحساسية اتجاه مخاطر السوق.

- مميزات معيار CAEL:

- يعتبر أداة للإنذار المبكر وتحديد مواطن الضعف في المصارف ومؤشر للتفتيش الميداني.
- تعتمد عليه السلطات في اتخاذ القرارات الرقابية اللازمة في حالة مضي ثلاثة أرباع أو أكثر من تاريخ تقرير CAMEL نسبة للتغير المتوقع حدوثه في الموقف المالي بالمصرف المعني خلال تلك الفترة.
- يمكن من عمل تقييم موحد للبنوك مجتمعة في تاريخ محدد على عكس معيار CAMEL الذي يعتمد على التقييم في تاريخ التفتيش مما يصعب معه عمل تقييم شامل للبنوك في تاريخ محدد.

الجدول رقم :01 التدابير والإجراءات الرقابية التي تتخذ بناء على درجة التصنيف.

درجة التصنيف	موقف البنك	الإجراء الرقابي
1 قوي	الموقف سليم من كل النواحي	لا يتخذ أي إجراء
2 مرضي	سليم نسبيا مع وجود بعض القصور	معالجة السلبيات
3 معقول	يظهر عناصر الضعف والقوة	رقابة ومتابعة لصيقة
4 هامشي	خطر قد يؤدي إلى الفشل	برنامج إصلاح ومتابعة ميدانية
5 غير مرضي	خطير جدا	رقابة دائمة- إشراف

المصدر: مالك الرشيد احمد، مقارنة بين معياري CAEL و CAMEL كادوات حديثة للرقابة المصرفية، مجلة المصرفي، العدد 35، 2005، ص1-2.

- أخطاء التصنيف حسب معيار CAEL :

وهي عادة ما تحدث في غياب الشفافية كالآتي:

الخطأ الأول: يحدث في حالة تصنيف مصرف معين وفق معيار CAEL باعتبار أن موقفه المالي مرضي ولكن الواقع الحقيقي يؤكد خلاف ذلك.

الخطأ الثاني: يحدث عندما يتم تصنيف مصرف معين وفق معيار CAEL باعتبار أن موقفه المالي غير مرضي ولكن حقيقة الواقع تؤكد أن موقفه مرضي

ب- معيار CAMEL:

- تعريفه:

هو عبارة عن مؤشر سريع للإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، ويعتبر المعيار أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، حيث عملت السلطات الرقابية على الأخذ بنتائج معيار CAMEL أكثر من معيار CAEL والاعتماد

عليها في القرارات الرقابية لأنها تعكس الواقع الحقيقي لموقف المصرف، ويأخذ المعيار في الاعتبار خمسة عناصر رئيسية هي:

1- كفاية رأس المال 2- جودة المنتجات 3- الإدارة 4- الربحية 5- السيولة

يرمز الحرف C لمدى كفاية رأس المال لحماية المودعين وتغطية المخاطر والحرف A لجودة المنتجات وما يتوقع تحصيله من قيمتها الصافية داخل وخارج الميزانية ومدى وجود مخصصات لمقابلة الموجودات المشكوك في تحصيلها بينما يرمز الحرف M للإدارة ومستوى كفاءتها وتعمقها والتزامها بالقوانين المنظمة للعمل المصرفي ومدى كفاءة أجهزة الضبط الداخلي والمؤسسي ووجود سياسات وتخطيط مستقبلي، أما حرف E فيرمز لمستوى الربحية ومدى مساهمتها في نمو المصرف وزيادة رأس المال وأخيرا حرف L يرمز لقياس سلامة الموقف ألسيولي ومقدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته الحالية والمستقبلية المتوقعة وغير المتوقعة.

تتراوح درجات التصنيف ما بين التصنيف 1 وهو الأفضل إلى التصنيف 5 وهو الأسوأ كالآتي:

- التصنيف رقم 1 قوي. رقم 2 مرضي. رقم 3 معقول. رقم 4 هامشي (خطر). 5 غير مرضي.

- **مميزات معيار** CAMEL:

يمكن تلخيص أهم مميزات معيار CAMEL في الآتي :

- تصنيف البنوك وفق معيار موحد.
- توحيد أسلوب كتابة تقارير التفتيش.
- اختصار زمن التفتيش بالتركيز على خمسة بنود رئيسية وعدم تشتيت الجهود في تفتيش بنود غير ضرورية أو مؤثرة على سلامة الموقف المالي للمصرف.
- الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير.
- عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقيا لكل مصرف على حدا ولكل مجموعة متشابهة من المصارف ورأسيا لكل عنصر من عناصر الأداء المصرفي الخمسة المشار إليها للجهاز المصرفي ككل.
- يعتمد عليه في اتخاذ القرارات الرقابية والإجراءات التصحيحية التي تعقب التفتيش.
- يحدد درجة الشفافية في عكس البيانات المرسلة بواسطة المصارف للبنك المركزي ومدى مصداقية الرواجع.

- يقلل من نسبة الوقوع في أخطاء التصنيف التي قد تحدث في حالة استخدام معيار CAEL نتيجة لغياب الشفافية باعتماده على البيانات الواقعية المستقاة من مصادرها الحقيقية عبر التفتيش البياني.

ج-عيوب وانتقادات معياري CAEL و CAMEL :

1. اختيار النسب المالية التي بني عليها المعيارين يقوم على التقدير الشخصي وليس على افتراضات مثبتة إحصائيا فهناك بعض البحوث العلمية توصلت إلى نسب مالية أخرى أكثر كفاءة ولها تأثير أكبر على الموقف المالي للمصرف من تأثير النسب المستخدمة حاليا بواسطة المعيارين، ولذلك قد يكون من المفيد استبدال النسب الحالية بالنسب بالجديدة أو استخدام الاثنين معا مما قد يحسن من كفاءة استخدام المعيارين.
2. أعطى كل من المعيارين أوزان ثابتة للعناصر المكونة للمعيار بغض النظر عن الأهمية النسبية لكل عنصر وهذا يقلل من كفاءة المعيار ودقته في التحليل والاعتماد على النتائج التي يتم الوصول إليها.
3. حتى لو تم التوصل لأوزان مناسبة لكل عنصر فإنه من الصعوبة بمكان تثبيتها طوال فترات التقييم دون إعطاء اعتبار للمتغيرات وهذا أيضا قد يقلل من دقة المعيار وأهمية نتائجه.
4. يعتمد كل من المعيارين على تقسيم البنوك لمجموعات متشابهة حسب حجم الموجودات باعتبار أن متوسط قيم النسب المستخدمة يعبر عن المجموعة ككل، هذا بالرغم من أن المتوسط يختلف اختلافا ملحوظا من بنك لآخر داخل
   المجموعة نفسها وبالتالي فهو لا يعبر عن حقيقة أوضاع المجموعة.
5. يعتمد كل من المعيارين على قياس الأداء استنادا على المصارف الأخرى المكونة للمجموعة الشبيهة، وعليه في حالة حدوث أي تغيير هيكلي يطرأ على أداء تلك المجموعة أو على أداء النظام المصرفي ككل فإنه عادة لا يتم تغيير مؤشرات التقييم وفقا لذلك عند احتساب درجات التصنيف النهائي.
6. في حالة حدوث تغيير كبير في حجم موجودات مصرف معين الأمر الذي يضعه في مجموعة شبيهة أخرى أكبر أو أصغر من مجموعته الشبيهة السابقة، وقد يحدث تغيير ملحوظ في درجات و أوزرن تقييم وتصنيف المصرف المعني بالرغم من أن مؤشرات موقفه المالي لم تتغير وإنما انحصر التغيير في حجم موجداته فقط.

II-**مكونات معيار** CAMELS

يعتمد هذا المعيار على ستة مؤشرات تجميعية أساسية لتحليل وضع المؤسسات المالية ويشمل [1]:

1- **مؤشرات كفاية رأس المال** [2]Capital Adequacy: تحدد مؤشرات كفاية رأس المال صلابة المؤسسات المالية في مواجهة الصدمات التي تواجه بنود الميزانية، وتكمن أهميتها في أنها تأخذ بعين الإعتبار أهم المخاطر المالية التي تواجه المؤسسات المالية مثل مخاطر أسعار الصرف ومخاطر الإئتمان ومخاطر أسعار الفائدة، وتتعدى مؤشرات كفاية رأس المال إحتساب المخاطر ضمن بنود الميزانية إلى البنود خارج الميزانية مثل التعامل في المشتقات

إن قياس كفاية رأس المال والوقوف على حقيقة الموقف المالي للمؤسسات المالية إكتسب أهمية كبرى في الآونة الأخيرة على المستوى الدولي للأسباب التالية [3]:

- تتيح نتائج القياس مؤشرات قيمة للسلطات الرقابية والإدارات الداخلية للوقوف على حقيقة كفاية رأس المال والتي تعتبر عاملا محوريا في تحقيق السلامة المصرفية.
- تعطي نتيجة القياس مؤشرا هاما للمخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها المصارف، مما يساعد السلطات والإدارات الداخلية على إتخاذ التوطات اللازمة مبكرا، كالإجراءات المتعلقة برفع رأس المال....
- قد تكشف النتائج الحاجة إلى إعادة النظر في أسس الضوابط الإحترازية المطبقة، إلى جانب إعادة النظر في نظم وأطر الرقابة الداخلية للمصارف بما في ذلك الهياكل الإدارية.

2- **مؤشرات جودة الأصول** Asset Quality : بشكل عام تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة موثوقية مؤشرات جودة ونوعية الأصول، كما أن مخاطر الإعسار في المؤسسات المالية تأتي في الغالب من نوعية الأصول وصعوبة تسييلها، ومن هنا تأتي أهمية مراقبة المؤشرات التي تدل على جودة الأصول. إن مؤشرات جودة الأصول يجب أن تأخذ بعين الإعتبار مخاطر الإئتمان المتضمنة في العمليات خارج الميزانية مثل الوكالات والرهونات والتجارة بالمشتقات.

---

(1) مالك الرشيد أحمد، مقارنة بين معياري CAMEL و CAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية، المزايا و عيوب التطبيق، مجلة المصرفي، العدد 35، مارس2005،ص1-3.

(2) Gunter Capelle ، Blancard ، Thiery chauveau l'apport de modèles quantitatifs a la supervision bancaire en europe ، revue francaise d'economie ، Vol 19 ، N 1 ، 2004 ، P.78.

(3) طارق عبد العال حماد، تقييم اداء البنوك التجارية –تحليل العائد و المخاطرة-، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص.103.

إن تقييم جودة الأصول عادة ما ينظر إليه من جهتين مختلفتين:

أ. **المؤشرات المتعلقة بالمؤسسات المقرضة:**

- **التركيز الإئتماني القطاعي**: التركز لمجمل التسهيلات الإئتمانية في قطاع إقتصادي معين قد يعني إنكشاف القطاع المصرفي للتطورات في هذا القطاع، فكثير من الأزمات المصرفية حدثت وتضخمت بفعل إنتقال الأزمة من بعض القطاعات الإقتصادية إلى القطاع المصرفي بفعل تركز القروض في هذه القطاعات، كما حدث في أزمة شرق آسيا.
- **الإقتراض بالعملة الأجنبية:** كثير من الأزمات المصرفية حدثت في الفترات التي تتوسع فيها البنوك بالإقراض بالعملة الأجنبية لشركات محلية تفتقر لمصادر ثابتة من الإيرادات بالعملة الأجنبية مما يجعل هذه الشركات عرضة لمخاطر أسعار الصرف وإنتقال هذه المخاطر على شكل مخاطر إئتمان إلى المؤسسات المصرفية المقرضة.
- **القروض غير العاملة:** إن زيادة نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض يشير إلى ضعف محفظة الإقراض للمؤسسة المالية وبالتالي هذا يؤثر على وضع التدفقات النقدية وصافي الدخل وحتى على درجة الإعسار في المؤسسة وفي العادة تحتسب نسبة القروض غير العاملة جنبا إلى جنب مع نسبة الإحتياطات المخصصة لهذه القروض.
- **القروض للمؤسسات العامة الخاسرة:** إن القروض الممنوحة من القطاع المصرفي للمؤسسات العامة الخاسرة يعني إحتمال وجود مخاطر إئتمانية بالنسبة للمؤسسات المصرفية خصوصا أن بعض البلدان لا تصنف القروض الممنوحة للقطاع العام ضمن القروض غير العاملة حتى وإن لم تدفع بالكامل أو حدث تأخير في دفعها.
- **مخاطر الأصول:** وتمثل نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر إلى إجمالي الأصول. إن إنخفاض هذه النسبة لا يدل بالضرورة على جودة الإستثمار، حيث أن إرتفاع درجة الإستثمار في السندات الحكومية على سبيل المثال يدل على سياسة إستثمارية متحفظة، أو قد يدل على أن هناك مشاكل في كفاية رأس المال (مقررات بازل) حيث تقوم المؤسسات المالية بمحاولة تحسين صورة معدل كفاية رأس المال لديها بالإستثمار في سندات الحكومة ذات وزن مخاطر يعادل الصفر وفقا لتصنيفات بازل.
- **الإقراض المرتبط:** وهو يعني الإقراض إلى مجموعة متصلة من العملاء (المقترضين) أو حتى الإقراض لمؤسسات أخرى متصلة بالمؤسسة المالية نفسها. إن إرتفاع نسبة القروض المرتبطة إلى إجمالي لقروض يعكس نوع من مخاطر الإئتمان بإرتباط القروض بمجموعة صغيرة من المقترضين وعدم تنويع محفظة الإئتمان على قطاع واسع من المقرضين سوف تنتقل آثارها

إلى المؤسسة المالية، كما أن الإقراض إلى مؤسسات مرتبطة بالمؤسسة المالية المقرضة يعتبر شائع جدا في كثير من الدول، وتكمن خطورة هذا النوع من الإقراض في أن الإقراض لمؤسسة (مالية أو غير مالية) مرتبطة بالمؤسسة المالية المقرضة يتم الموافقة عليه دون أي تدقيق في ملاءة المؤسسة المقترضة بإعتبارها تتبع لنفس المجموعة التي تعمل ضمنها المؤسسة المقرضة.

- **مؤشرات الرفع المالي**: وتمثل نسبة الأصول إلى إجمالي رأس المال للمؤسسة المصرفية بإعتبار أن معظم أصولها تكون على شكل قروض (وهي مقلوب معدل كفاية رأس المال بمفهومه البسيط). إن إرتفاع مؤشرات الرفع المالي يعكس نمو الأصول بدرجة أكبر من نمو رأس المال.

ب. **مؤشرات المؤسسة المقترضة:** إن جودة القروض في محفظة الإقراض بالنسبة للمؤسسة المقرضة يعتمد على سلامة المؤشرات المالية للمؤسسة المقترضة، وخصوصا المؤسسات غير المصرفية. وبالتالي فإن أي تحليل لمؤشرات جودة الأصول يجب أن يأخذ بالإعتبار إحتمال قدرة المقترض على سداد القروض وذلك يعتمد على ربحية المؤسسة المقترضة والتدفقات المالية لديها.

- **نسبة الدين إلى حقوق الملكية:** كثير من حالات الإعسار المالي بالنسبة للمؤسسات المصرفية كانت قد سبقت مجالات إقتراض مفرط من قبل مؤسسات غير مالية، وبالتالي يصبح من الضرورة متابعة نسبة الرفع المالي بالنسبة للمؤسسات غير المالية، فنمو مديونية الشركات بشكل كبير يمكن أن ينظر إليه كمؤشر على عدم فاعلية نظام التدقيق الإئتماني من قبل المؤسسات المصرفية المقرضة، وكذلك من المهم النظر في توزيع مديونية الشركات، ومدى تركزها في القطاعات الإقتصادية كقطاع الإنشاءات أو قطاع التصدير وغيره وذلك لمعرفة مدى إنكشاف هذه الشركات وبالتالي المؤسسات المصرفية للهزات التي تصيب تلك القطاعات الإقتصادية.
- **ربحية قطاع الشركات:** إن الإنخفاض الكبير في مؤشرات الربحية بالنسبة للشركات يمكن أن يستخدم كمؤشر ريادي يسبق الإعسار المالي بالنسبة للمؤسسات المصرفية.
- **المؤشرات الأخرى لظروف الشركات غير المالية** [1]: وهذه تتضمن مؤشرات التدفقات النقدية كمؤشر تغطية الفوائد والتي تمثل نسبة الدخل من العمليات إلى مدفوعات الفوائد،

(1)Alan green span ، the role of capital in optimal banking supervision and regulations ، economic review ، N10 ، 1998 ، P.25

ويمكن إستخدام مؤشرات مركبة مثل مؤشر ALTMAN والذي يعتمد على عدة مؤشرات مالية تتضمن جودة الأصول وأداء العوائد والسيولة، وهذا مؤشر يطبق في العادة على مستوى الشركة للتميز بين الشركات الجيدة والشركات الضعيفة. وهناك مؤشرات عديدة في هذا المجال التي من الممكن أن تعطي صورة واضحة عن وضع الشركات وتأثيرها على القطاع المصرفي مثل مؤشرات التأخر في الدفع ومتطلبات الشركات لحماية الدائنين وغيرها.

- **مديونية القطاع العائلي:** هذه المعلومات تفيد بالنسبة للمديونية الموجهة للقطاع العائلي وخصوصا في البلدان التي تشكل فيها نسبة القروض الشخصية نسبة عالية من مجمل القروض مثل دول الخليج العربي.

3 **مؤشرات سلامة الإدارة** Management Quality :

- سلامة الإدارة مهمة جدا في أداء المؤسسات المالية (كغيرها من المؤسسات) إلا أن معظم هذه المؤشرات تستخدم على مستوى الشركة وليس من السهل أخذ مؤشرات تجميعية في هذا السياق، وهي كذلك مؤشرات نوعية وليست كمية ومعظمها يطبق ضمن مخاطر العمليات، إلا أن هناك بعض المؤشرات الكمية التي يمكن الإعتماد عليها.
- **معدلات الإنفاق**: إن إرتفاع نسبة النفقات إلى الإيرادات يمكن أن يعكس أن المؤسسة المالية لا تعمل بكفاءة ويمكن أن يعود ذلك إلى عدم فاعلية الإدارة.
- **نسبة الإيرادات لكل موظف:** بنفس المفهوم فإن إنخفاض الإيرادات إلى عدد الموظفين يعكس عدم فاعلية المؤسسة المالية والذي من الممكن أن يعود إلى عدم فاعلية الإدارة بسبب الزيادة المفرطة في عدد العاملين.
- **التوسع في أعداد المؤسسات المالية:** إن التوسع قد يعكس بشكل عام بيئة تنافسية سليمة، إلا أن بعض حالات الإزدياد السريع في أعداد المؤسسات المالية قد تعكس عدم الصرامة في إجراءات التأسيس وهذا يعكس نوعا من عدم جودة الإدارة وضعف في أساليب الرقابة على المؤسسات المالية.

4 **مؤشرات الإيرادات والربحية** [1] Earning Management :

إن إنخفاض هذه النسب يمكن أن يعطي إشارة إلى وجود مشكلات في ربحية الشركات والمؤسسات المالية، في حين أن الإرتفاع العالي في هذه النسب قد يعكس سياسة إستثمارية في

(1)عثمان بن موسى الشيخ، السلامة المصرفية، دار النشر والطباعة، السودان، 2007 ، ص.103.

محافظ مالية محفوفة بالمخاطر. هناك عدد من النسب التي يمكن النظر إليها في تقييم ربحية المؤسسات المالية أهمها:

- **العائد على الأصول**: وتقاس هذه النسبة بصافي الأرباح إلى إجمالي الأصول، ويمكن أن تحتسب هذه النسبة بتعريفات مختلفة للأرباح قبل وبعد الفوائد والضرائب، الأرباح بإستثناء الأرباح الإستثنائية وغيرها.
- **العائد على حقوق الملكية:** إن هذه النسبة المقاسة إلى صافي الأرباح إلى معدل رأس المال يعكس معدل العائد الذي يحصل عليه المستثمرون الذين يحملون رأس مال المؤسسات المصرفية، وفي كل الأحوال فإن إرتفاع هذه النسبة قد تفسر من خلال إرتفاع الأسعار أو إنخفاض رأس المال، أما إنخفاض النسبة فيمكن أن تفسر من خلال إنخفاض الأرباح أو إرتفاع رأس المال، بشكل عام لا يمكن إحتساب هذه النسبة حتى يتم التأكد من مدلولها، بأخذ رأس المال بتعريفاته المختلفة، رأس مال الشريحة الأولى والثانية، كما يمكن إحتساب نسبة رأس المال بتعريفاه المختلفة إلى إجمالي رأس المال وبنفس الطريقة يمكن أخذ تعريفات مختلفة للأرباح.
- **معدلات الدخل والإنفاق**: إن مثل هذه النسب ممكن أن تعطي صورة واضحة عن تركيبة الأرباح والنفقات ومدى إستمرارية تحقيق الأرباح بالنسبة للمؤسسات المالية، ومدى مقدار المخاطرة الذي تأخذه هذه المؤسسات. إن هذه النسب مفيدة جدا في أنها تعطي فكرة عن مصدر العمليات التي تدر الأرباح، كأن يكون الدخل من محافظ الإقراض أو المحافظ المالية وغيرها، وحتى يمكن تحديد أي من عمليات الإستثمار التي تدر أرباح (الإستثمار في الأسهم، السندات، أسعار الصرف ...)، في حين أن نسب النفقات يمكن أن تعطي فكرة عن مواطن الضعف في توليد الأرباح والنفقات التي تمتص هذه الأرباح، فنسب النفقات يمكن أن تحتسب وفقا لنوع المصروفات كالنفقات الإدارية أو نفقات الأجور أو مدفوعات الفوائد و غيرها من النفقات.
- **المؤشرات الهيكلية**: منها درجة إتساع قاعدة عملاء المؤسسة المصرفية، فإذا كانت أعداد وتركيبة عملاء المؤسسة المصرفيه فهذا قد يدل على ضيق في القدرة التنافسية للمؤسسة وعدم قدرتها على توسيع قاعدة عملائها وتوسيع نطاق عملها ليشمل قطاعا أوسع من الشركات والقطاع العائلي وحتى القطاعات الإقتصادية، وهذا له تأثير على جملة تكاليف المؤسسة المالية وربحيتها، ومن الأمثلة الأخرى على هذه المؤشرات الهيكلية إتساع الهامش سعرالفائدة على الإقراض وسعر الفائدة على الودائع، وهذا يدل علي البيئة التي تعمل فيها

المؤسسة المالية وعلى الهيكل السوقي للقطاع المصرفي والقوة الإحتكارية فيه، كأن يكون سوق منافسة إحتكارية أو احتكار قلة.

5 **مؤشرات السيولة** Liquidity Position: في كثير من الحالات يحدث الإعسار المالي للمؤسسات بسبب سوء الإدارة للسيولة ومن هنا تأتي أهمية متابعة مؤشرات السيولة. مؤشرات السيولة تشمل بشكل عام جانب الأصول والخصوم ففي جانب الخصوم يجب النظر إلى مصادر السيولة كالإقراض فيما بين البنوك والتمويل من البنك المركزي، كما يجب لمؤشرات السيولة أن تأخذ عدم التطابق في مجال الإستحقاق بين الأصول والخصوم في مجمل القطاع المالي أو على مستوى المؤسسات المالية ذات الحجم الكبير، ولتغطية هذه الجوانب يمكن النظر إلى المؤشرات التالية:

- **التسهيلات المقدمة من البنك المركزي للبنوك التجارية**: إن إرتفاع نسبة التسهيلات المقدمة من البنك المركزي إلى المؤسسات المالية كنسبة من إجمالي رأس المال أو الخصوم لهذه المؤسسات، يعكس مشكلات حادة في السيولة أو بمعنى آخر قد تكون هذه المؤسسات في حالة إعسار مالي.
- **التجزئة في معدلات الإقراض بين البنوك**: إن التفاوت الكبير في نسبة الفائدة للإقراض بين البنوك تدل على أن هناك مؤسسات مالية تعتبر خطرة، كذلك فإن هناك بعض الإجراءات الكمية التي تتخذها البنوك فيما بينها، ووجود مثل هذه الإجراءات يدل على وجود مؤسسات ذات مخاطر كبيرة .
- **نسبة الودائع إلى المجاميع النقدية**: إن إنخفاض نسبة الودائع إلى عرض النقد بمفهومه الموسع M2 قد يعكس ضعفا في الثقة في البنوك أو قد يعكس مشاكل في السيولة لدى البنوك، كما أنه في بعض الأحيان يظهر أن المؤسسات المالية غير المصرفية هي مؤسسات فاعلية وتقدم خدمات مالية مختلفة، أو أن تكون هذه المؤسسات المالية المصرفية تتصرف تماما كالبنوك وتقدم الخدمات التي تقدمها البنوك.
- **نسبة الودائع إلى القروض**: تحتسب هذه النسب بإستثناء الإقتراض فيما بين البنوك، وهي تعطي صورة واضحة عن قدرة النظام المصرفي على تحويل الودائع لديه لتتواءم مع الطلب على القروض (تلبية حاجات المقترضين). إن إرتفاع هذه النسب يظهر أن هناك ضغوطا على الجهاز المصرفي، كما أنه يظهر أن الجهاز المصرفي يعاني من نقص في السيولة لمواجهة الهزات الطارئة.

- **هيكل إستحقاق الأصول والخصوم**: هناك عدد من المؤشرات التي تقيس مدى التطابق في آجال الإستحقاق بين الأصول والخصوم وذلك بالنظر إلى تركيبة محفظة الأصول، مثل مؤشر نسبة الأصول السائلة والذي يقيس نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، فهذه النسبة تكشف عن مدى التطابق في آجال الإستحقاق، كما أنها تبين الحاجة إلى زيادة التحوط في إدارة السيولة. إن التباين الكبير في آجال الإستحقاق يبين أن المؤسسات المالية تعاني من مخاطر في السيولة، كما أنها تعكس عدم تيقن المودعين والمقرضين الآخرين من إستمرارية المؤسسة المالية في المدى الطويل.
- **سيولة السوق الثانوية**: إن مؤشرات السيولة بالنسبة للمؤشرات المالية يجب أن ينظر إليها بالتزامن مع مقاييس العمق والإتساع للسوق المالي الثانوي بالنسبة للأصول السائلة مثل هامش الطلب والعرض ومؤشرات التداول.

6 **درجة الحساسية لمؤشرات المخاطر السوقية** Sensitivity to market risk[1]:

هذا يتعلق بالدرجة الأولى بالمحافظ الإستثمارية بالنسبة للمؤسسات المصرفية، حيث أن هذه المحافظ تحتوي على عدد كبير من الأدوات المالية من الأسهم والسندات الحكومية والأجنبية وسندات المؤسسات والمشتقات المالية مثل الخيارات والمستقبليات التي يتنوع فيها الأصل المالي ليشمل كافة الأصول المالية بما فيها أسعار السلع، وهذه الأدوات تخضع لمخاطر مختلفة مثل مخاطر أسعار الأسهم، مخاطر أسعار الصرف، ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار السلع وكل منها له مقاييس مختلفة، إلا أن هناك مقياس إحصائي موحد يقيس جميع هذه المخاطر وهو مقياس VAR والذي يقيس أقصي خسارة متوقعة في المحفظة الإستثمارية خلال فترة زمنية معينة، وعادة ما يتصاحب هذا المقياس مع مقياس آخر لقياس الضغط الذي يقيس أقصى خسارة يمكن أن تمنى بها المحافظ الإستثمارية في البنوك تحت ظروف إستثنائية في السوق كما في الإنهيارات، وبشكل عام فإن لكل من هذه المخاطر مقاييسها المعروفة والمستخدمة

- **مخاطر أسعار الفائدة**: وتتعلق مباشرة بأذونات وسندات الخزينة للحكومة المحلية وبعض المشتقات المالية المكتتبة على أسعار الفائدة وسندات الشركات، وتحتسب هذه المخاطر وفقا لمفهوم "الأمد" الذي يقيس العلاقة بين تذبذب أسعار السندات وأسعار الفائدة، كما يمكن توسيع مفهوم "الأمد" ليأخذ بعين الإعتبار مفهوم "التحدب" الذي يأخذ بعين الإعتبار العلاقة غير الخطية بين أسعار السندات وأسعار الفائدة.

(1)أحمد طلفاح، مؤشرات الحيطة الجزئية، مجلة المعهد العربي للتخطيط، أبريل 2005. ص. 16.

- **مخاطر الصرف الأجنبي** [1]: وتتعلق مباشرة بأذونات وسندات الخزينة للحكومة الأجنبية وبعض المشتقات المالية المكتتبة عليها، ولحساب هذه المخاطر يمكن إستخدام بعض الأرقام القياسية لمخاطر أسعار الصرف.
- **مخاطر أسعار الأسهم**: مصادر المخاطر فيها هي ذبذبة أسعارها ويمكن حسابها من خلال "نموذج التسعير الرأسمالي للأصول" الذي يعبر عن مخاطر السوق فقط، أو "نظرية المضربة في تسعير الأصول" والتي تربط بين سعر السهم وعنصر المخاطرة.
- إن معظم المخاطر السابقة تظهر أيضا في المشتقات المالية حيث أن عنصر المخاطرة السوقي في المشتقات المالية هو ذاته عنصر المخاطرة السوقي للأصل القائم (أسهم، سندات، أسعار الفائدة، أسعار الصرف، أسعار السلع) الذي تعتمد عليه هذه المشتقات، إلا أن شكل العلاقة بين عقود المشتقات المالية والأصل القائم يحدد كيفية تقدير المخاطر السوقية لهذه العقود. بالنسبة للمستقبليات العلاقة خطية وبالتالي يمكن حساب هذه المخاطر مباشرة.
- أما بالنسبة للخيارات فإن العلاقة غير خطية ويمكن حساب المخاطرة لها من خلال ما يصطلح على تسميته "باليونانيات" مثل " δ - γ - θ - ν - ρ " وكل من هذه الأحرف تقيس العلاقة بين تغير أسعار الخيارات بالنسبة لمعاملات مختلفة، فمثلا δ تقيس العلاقة أثر تغير أسعار الأسهم على أسعار عقود الخيارات، γ هي المشتقة الثانية بالنسبة لتغير أسعار عقود الخيارات بالنسبة لأسعار الأسهم، θ تقيس التغير في أسعار عقود الخيارات بالنسبة لتغير الأجل، ν تقيس التغير في أسعار عقود الخيارات بالنسبة لتغير ذبذبة أسعار الأسهم، ρ تقيس التغير في أسعار عقود الخيارات بالنسبة لتغير سعر الفائدة.
- بالنسبة لعقود المقايضة على أسعار الفائدة والعملات فإنها تحتاج لنماذج الإفلاس والتحسن لحساب مخاطر المشتقات على المخاطر الإئتمانية.

III- كيف يمكن إستخدام معيار CAMEL في قياس أداء الفروع وتصنيفها:

تم تطوير معيار CAMEL بإدخال بعض التعديلات عليه ليجعله أكثر كفاءة لخدمة الدور الرقابي للبنك المركزي بإستنباط نموذج يساعد المصارف المركزية على عمل تقييم وتصنيف داخلي لفروعها العاملة وقياس مستوى كفاءة أداء فروعها الداخلية المالي بدلا من الإعتماد فقط على الربحية كمعيار لقياس أداء الفروع، وذلك عملا بمبدأ الرقابة الذاتية التي تسعى البنوك لتفعيله وفقا لمعايير لجنة بازل الثانية في الدعامة الثانية للمعيار حتى يقوم كل مصرف بتقييم نفسه

(1)سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، دار النشر، الإسكندرية، 2005، ص 277-283.

بنفسه ويقف على حقيقة موقفه المالي قبل أن يتم تقييمه بواسطة البنك المركزي. و يحتوي تقرير تقييم أداء الفروع وفق منهجية CAMEL الذي يمكن تطبيقه بواسطة إدارات التفتيش والمراجعة الداخلية بالمصرف المعني على إسم الفرع، تاريخ التقييم (التفتيش) ودرجات التقييم للبنود الخمسة المكونة للمعيار، و تكون درجات التقييم النهائي كالتالي:

الدرجة الاولى: من 1 الى 1.4

الدرجة الثانية: من 1.5 الى 2.4

الدرجة الثالثة: من 2.5 الى 3.4

الدرجة الرابعة: من 3.5 الى 4.4

الدرجة الخامسة: من 4.5 الى 5

- إن تصنيف الفروع يحقق الأهداف التالية [1]:

- تقييم أداء الفروع وفق معيار ثابت موحد في إطار التقييم الكلي للمصارف.
- تصنف الفروع إلى خمس درجات وفق مؤشرات الأداء مما يساعد إدارة البنك على الرفع من جودة الأداء ورفع كفاءة الفروع الأقل تصنيفا.
- يحدد مواطن الضعف في أداء فروع البنك في البنود الخمسة المكونة للمعار مما يساعد على سد الثغرات في البنود ذات الأداء غير المرضي.
- يتيح للمراقب مطابقة المعلومات المقدمة بواسطة رئاسة الفرع مع معلومات الفرع بغرض الوصول للتقييم النهائي لكل فرع على حدى وللمصارف ككل في آن واحد.

-أسس تقييم رأس مال الفرع:

1- تحتسب نسبة كفاية رأس مال الفرع حسب نسبه مساهمة إجمالي موجوداته لجملة موجودات البنك كالآتي:

جملة موجودات الفرع / جملة موجودات المصرف × رأس المال

2- يؤخذ في الإعتبار نوعية الموجودات.

3- يؤخذ في الإعتبار حجم الفرع وموقعه الجغرافي.

4- نسبة التغير في نوعية موجودات الفرع التي قد تؤدي إلى إنخفاض في درجة تصنيف رأس المال.

(1) Kramo N'guessan ، Rapport de mission sur l'analyse financière des risques des banques et des pays dans les marches emergents' new york ، 4-10 décembre 2004 ، P.05

obeikandl.com

5- معدل الزيادة في نسبة مساهمة رأس مال الفرع مقارنة مع معدل الزيادة في موجوداته.
6- تقييم الموجودات ودرجة المخاطرة فيها.

- درجات التصنيف لمعيار كفاءة رأس مال الفرع:

التصنيف 1: رأس المال كافي جدا لإمتصاص الخسائر الحالية والمتوقعة بما فيها الخسائر من الإلتزامات العرضية خارج الميزانية. نسب كفاية رأس المال تفوق الحد الأدنى المطلوب ونسب متوسط الفروع المتشابهة. ما تم تحقيقه من أرباح كافي لدعم قاعدة رأس المال عن طريق الإحتياطات والمخصصات بالقدر الذي لا يؤثر سلبا على نوعية الموجودات ونمو الفرع.

التصنيف 2: رأس المال مرضي إلى حد ما ويتماشى مع متوسط فروع البنوك المتشابهة والحد الأدنى المطلوب بواسطة السلطات الرقابية. يتوقع أن تظل النسب بحجم رأس المال.

التصنيف 3: هناك تأثير سلبي على تركيبة رأس المال ناتج من مخاطر الموجودات ونوعيتها بالرغم من وجود إدارة كفأة. نسب كفاية رأس المال تقل عن الحدود الدنيا ونسب فروع البنك متشابهة بالرغم من وجود رصيد لابأس به من قاعدة رأس المال ولكن نسبة للمخاطر العالية في الموجودات والتشغيل فإن النسبة ضئيلة.

التصنيف 4: رأس المال غير كافي وضعيف، وواضح أن هناك عجز في مقدار رأس المال مقارنة بحجم المخاطر يحتاج للدعم.

التصنيف 5:يحتاج الفرع لعلاج سريع للموقف من الرئاسة حتى لا يصبح الفرع معسرا ويتعرض للإفلاس.

الجدول رقم02: تصنيف إدارة الفرع

البند	التفتيش الحالي	التفتيش السابق
1- رأس المال، جودة المنتوجات، الربحية والسيولة		
2- وجود خطة وبرامج مستقبلية للفرع		
3- المقدرات الشخصية لموظفي الفرع		
4- كفاءة إدارة أنظمة المعلومات بالفرع		
5- فعالية إدارة الفرع واللجان		
6- إستخدام الفرع لخدمة الأغراض الشخصية (تمويل الأطراف ذو العلاقة- مديري العاملين بالفرع)		
7- مستوى الإلتزام بالضوابط الشرعية والقوانين واللوائح والمنشورات.		
8- مستوى تنفيذ توصيات فرق المراجعة والتفتيش		
9- التأكد من تسخير أموال الفرع في تمويل النشاطات المرتبطة بخدمة المنطقة.		
10- أي بنود أخرى		
التصنيف النهائي		

المصدر: مالك الرشيد احمد، مقارنة بين معياري CAMEL**و**CAEL **كادوات حديثة للرقابة المصرفية –المميزات و عيوب التطبيق، مرجع سابق، ص.10.**

- تصنيف إدارة الفرع:

التصنيف 1: إدارة كفأة قادرة على التأقلم مع المتغيرات. الموقف المالي للفرع سليم من كل النواحي. عناصر الضعف غير مؤثرة.

التصنيف 2: رغم ظهور بعض نقاط الضعف لكن الأداء عموما لابأس به ويمكن علاج أوجه القصور. هناك عدم

إلتزام إلى حد ما بالقوانين واللوائح المنظمة للعمل المصرفي ولكنه غير معتمد. هناك تجاوب مع توصيات فرق التفتيش والمراجعة. الأداء المالي مرضي.

التصنيف 3: الموقف يظهر قصور واضح في الأداء في بعض الجوانب. هناك فشل في تنفيذ توصيات فرق التفتيش والمراجعة وعدم إلتزام واضح بتنفيذ التوجيهات الرقابية. المقدرة على التصحيح أقل من المعدل.

التصنيف 4: يلاحظ وجود تجاوزات إدارية خطيرة وعدم القدرة في علاج السلبيات والإضطلاع بالمسؤوليات وعدم الإهتمام بتصحيح المخالفات وقصور إداري واضح. هناك تضارب وصراع داخلي أدى إلى الفشل في إدارة الفرع بما يحقق السلامة المصرفية.

التصنيف 5: الموقف الإداري خطير. عدم المقدرة الإدارية يؤثر بوضوح على مجريات الأمور بالفرع. وجود مخالفات خطيرة على المستوى الشخصي لإدارة الفرع مما يهدد بإستمرار الفرع. لابد من تقوية الإدراة أو تغييرها.

الجدول رقم 03: تصنيف ربحية الفرع

التصنيف	العائد من التمويل/ إجمالي العائدات	المصروفات / العائدات	صافي العائد / متوسط أصول آخر سنة
1	> ٪ 75	< ٪55	> ٪1.5
2	< ٪75 > ٪50	> ٪55 < ٪65	1.5٪ > > ٪0.75
3	< ٪35 > 20٪	> ٪65 < ٪75	0.75٪> > ٪0.40
4	< ٪20 > ٪10	> ٪75 < ٪85	0.40٪> > 0
5	< ٪10	> ٪85	< 0

المصدر: مالك الرشيد احمد، مرجع سابق، ص.11.

- مؤشرات تصنيف الربحية للفرع:

تصنيف 1: تمكن الفرع من تحقيق ربحية كافية لدعم المركز المالي بغرض إمتصاص الخسائر.

تصنيف 2:تمكن الفرع من تدعيم موقفه المالي بدرجة معقولة. الموقف عموما لابأس به ويفوق فروع البنوك المشابهة.

تصنيف 3: لا يمكن الفرع من تجنب الخسائر. أقل من متوسط فروع البنوك المشابهة.

تصنيف 4: الربحية أقل بكثير من متوسط فروع البنوك المشابهة.

تصنيف 5: يعاني الفرع من خسائر متلاحقة تهدده بإستمرار. تآكل رأس مال الفرع بالخسائر.

الجدول رقم 04: تصنيف سيولة الفرع

التصنيف	التمويل/ الودائع	صافي التمويل / الموجودات	نسبة السيولة الداخلية
1	< ٪55	< ٪ 50	> ٪15
2	< ٪60	< ٪ 60	> ٪12
3	< ٪65	< ٪ 65	> ٪10
4	< ٪70	< ٪ 70	> ٪5
5	> ٪71	> ٪ 70	< ٪5

المصدر: مالك الرشيد احمد، مرجع سابق، ص.12.

- درجات التصنيف لسيولة الفرع:

تصنيف 1: موقف جيد يعكس فائض في السيولة

تصنيف 2: الموقف في حدود المعقول ولكن هناك إتجاه وسير نحو الإنخفاض. الإعتماد على الإقتراض في تزايد، لذا قد يحتاج الموقف لتسييل جزء من الأصول أو ضخ موارد جديدة.

تصنيف 3: الموقف ضعيف يعكس الإعتماد على الودائع الآجلة أكثر من الجارية.قد يلجأ الفرع إلى طلب السيولة بغرض تدارك الموقف. هناك نسبة تركيز عالية في الودائع.

تصنيف 4: الموقف خطير يعكس عدم القدرة على الوفاء بالإلتزامات.

تصنيف 5: الموقف خطير جدا قد يؤدي إلى حدوث حالة تعثر. يحتاج لعلاج فوري أو دعم خارجي كبير.

- مؤشرات التصنيف الكلي للفرع:

تصنيف 1: الموقف سليم من كل النواحي ما عدا وجود بعض أوجه الضعف البسيطة، لايحتاج لإتخاذ فرار رقابي.

تصنيف 2: الموقف عموما جيد، يمكن علاج الثغرات. قد لا يحتاج لتدخل السلطات الرقابية.

تصنيف 3: الموقف يظهر بعض أوجه القصور إذا لم يتم علاجها قد تتحول إلى الأسوأ. يحتاج لرقابة غير عادية.

تصنيف 4: الموقف يهدد إستمرار الفرع إذا لم تتخذ التدابير العاجلة. يحتاج للرقابة المستمرة.

تصنيف 5: توجد مخاطر عالية مسببة للفشل. قد يحتاج الفرع للرقابة المستمرة من قبل الرئاسة.

خاتمة:

ان النظام المصرفي السليم في أي قطر يتكون من مجموعة من المصارف القادرة على توظيف معظم أصولها و التزاماتها بكفاءة في الوساطة المالية، و المعاملات المصرفية و تمتعها بالملاءة المالية و القدرة على مقابلة متطلبات كفاية راس المال و كفاية السيولة المطلقة لمقابلة المدفوعات المعتادة في الظروف العادية و الطارئة و لتحقيق استدامة الارباح الى جانب تميزها بكفاءة ادارية و رقابة داخلية فاعلة وحكم مؤسسي سليم، و لذلك فانه من الضروري على المؤسسات المصرفية اللجوء الى المعايير الدولية لمراقبة وتقييم ادائها و التي يعتبر معيار CAMELS من اهمها حيث يتضمن عناصر فنية و مالية وإدارية ممكن من خلالها تقيم أداء البنوك من جميع الجوانب، مع العلم انها تنطبق على البنوك الإسلامية كما في البنوك التقليدية مع الفارق في الطبيعة المختلفة للتوظيفات.

النتائج:

- يعتبر معيار CAMELS من اهم المعايير المعتمدة في تقييم أداء البنوك، اد يتم تقييمها وفقا للمؤشرات الناتجةعن عملية الفحص الميداني و التي تعكس أداء البنك في ستة مناطق أساسية
- تستخدم مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم أداء فروع البنوك، بينما تستخدم مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة النظام البنكي ككل.
- يتم تصنيف أداء البنك حسب هدا المعيار الى خمسة أصناف، كل تصنيف من شانه تحديد نقاط الضعف و القوة في الأداء، و هو ما يدفع الى ضرورة اتخاد الإجراءات المناسبة لتحسين الأداء، و هدا ادا ما دل على شيئ فانه يدل على ان هدا المؤشر يعتبر فعلا أداة للاندار المبكر .
- كل مؤشر يضم مؤشرات تفصيلية وفقا لظروف كل دولة و النظام المصرفي المتبع فيها، و مدى وفرة البيانات المنشورة عن الجهاز المصرفي.

التوصيات :

- ضرورة إيجاد مجموعة من القوانين و التشريعات تمكن البنوك المركزية للدول النامية من ممارسة دورها الرقابي بشكل فعال .

- الاستمرار في تاهيل الكوادر الرقابية من خلال اخضاعهم لـدورات تدريبيـة مرتبطـة بواقـع عملهم الرقابي، وخصوصا ما يتعلق بمؤشر التقييم CAMELS.

الهوامش:

1- طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات، دار النشر، الإسكندرية، 2005، ص 774-775.

2- مالك الرشيد أحمد، مقارنة بين معياري CAMEL و CAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية، المزايا وعيوب التطبيق، مجلة المصرفي، العدد 35، مارس2005، ص1-3.

3- Gunter Capelle ، Blancard ، Thiery chauveau l'apport de modèles quantitatifs a la supervision bancaire en europe ، revue francaise d'economie ، Vol 19 ، N 1 ، 2004 ، P.78.

4- طارق عبد العال حماد، تقييم اداء البنوك التجارية –تحليل العائد و المخاطرة–، الدار الجامعيـة، مـصر، 2001، ص.103.

5- Alan green span ، the role of capital in optimal banking supervision and regulations ، economic review ، N10 ، 1998 ، P.25

6- عثمان بن موسى الشيخ، السلامة المصرفية، دار النشر والطباعة، السودان، 2007 ، ص.103.

7- أحمد طلفاح، مؤشرات الحيطة الجزئية، مجلة المعهد العربي للتخطيط، أبريل 2005. ص. 16.

8- سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، دار النشر، الإسكندرية، 2005. ص 277-283.

9- Kramo N'guessan ، Rapport de mission sur l'analyse financière des risques des banques et des pays dans les marches emergents' new york ، 4-10 décembre 2004 ، P.05

10- أحمد طلفاح- مرجع سبق ذكره- ص.: 27.

11- مالك الرشيد أحمد- مرجع سبق ذكره- ص 8-9

المراجع:

أ- باللغة العربية:

- إبراهيم عبد الحليم عبـادة، مؤشـرات الأداء في البنـوك الإسـلامية، دار النفـائس، الأردن، رسـالة دكتـوراه، 2008.
- أحمد طلفاح، مؤشرات الحيطة الجزئية، مجلة المعهد العربي للتخطيط، أبريل 2005.
- الرضا عقبة، دور مصرف سورية المركزي في الرقابة على المصارف الأخرى و آلية تفعيلها، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث، المجلد 27، العدد 2، 2005.
- سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، دار النشر، الإسكندرية، 2005.
- طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية: تحليل العائد و المخاطرة، الدار الجامعية، مصر، 2001.
- طارق عبد العـال حمـاد، حوكمـة الـشركات" شـركات، قطـاع عـام و خـاص و مـصارف"، الـدار الجامعيـة، مصر، 2008.

- عبد النبي إسماعيل الطوخي، التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القائدة، مجلة جامعة أسيوط، مصر، 2008.
- عثمان بن موسى الشيخ، السلامة المصرفية، دار النشر والطباعة ، السودان ، 2007.
- علا نعيم عبد القادر و آخرون، مفاهيم حديثة في إدارة البنوك، دار البداية، الأردن، ط1، 2009.
- مالك الرشيد احمد، مقارنة بين معياري CAMELوCAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية، مجلة المصرفي، العدد 35، 2005.

ب- باللغة الفرنسية:

- Anne-Claude Creusot ، présentation de l'outil d'évaluation des performances CAMEL ، BIM N 138 ، novembre 2001.
- Jean-Marc figuet ، Quelques implications stratégiques des accords de ball2 ، article publié sous un livre titre ، management de la banque ، risque ، relation ، organisation ، coordination par Eric Lamarque Pearson éducation ، France ، 2005.
- kramo N'guessan ، rapport de mission sur l'analyse financière des risques des banques et des pays dans les marches émergents ، new York ، 04-10 décembre 2004.

ج- اللغة الانجليزية:

- Alan green span ، the role of capital in optimal banking supervision and regulations ، economic review ، W10 ، 1998 .
- Anderson lindell ، Risk capital stress testing Framework and the new capital adequacy rules ، group risk control ، sewed bank ، research ، report ، 2007.
- Hennie van Greuninig ، Zemir Iqbal ، risk analysis for Islamic banks ، the world bank ، Washington ، DC ، 2008 .
- Matthews Ken ، capital adequacy ratios for Banks ، Banks registered in New Zealand ، March 1996 ، www.rbnz.govt.nz